عنوان المداخلة:

تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

بطاقة معلومات (المشارك1)

لقب واسم المشارك1: بلعيفة أمين

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "أ"

مؤسسة الانتماء: جامعة البويرة

البريد الإلكتروني: amine1435@hotmail.com

الهاتف: 0773754905

بطاقة معلومات (المشارك2)

لقب واسم المشارك2: حيمران بلال

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه

مؤسسة الانتماء: جامعة جيجل

البريد الإلكتروني: himranbilal@gmail.com

الهاتف: 0798519117

المشارك المرسل: حيمران بلال.

تاريخ الإرسال: 15 جوان 2021.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الإدارة الالكترونية كنمط حديث للتسيير الإداري وتقديم الخدمة العمومية في الجزائر، حيث تعمل على تطوير المرفق العام وتقديم خدمات ذات جودة عالية بتكلفة أقل من تلك التي تنتج عن الإدارة التقليدية، وبالخصوص سنقوم بتسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه التحول نحو هذا النمط الحديث من الإدارة في الجزائر، كانعدام البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وضعف تكوين الكوادر البشرية في المجال،بالإضافة إلى وضع بعض الحلول والاقتراحات التي نرى أنها قد تساهم في بلوغ الأهداف المرجوة من تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، الإدارة التقليدية، الخدمة العمومية، تحديات التحول الالكتروني.

Abstract :

This study aims to clarify the role of electronic administration as a modern style of administrative management and the provision of public service in Algeria, as it works to develop the public facility and provide high-quality services at a lower cost than those resulting from traditional administration, and in particular we will shed light on the most important challenges facing the transition towards This modern style of management in Algeria, such as the lack of infrastructure for communication and information technology and the weak formation of human cadres in the field, in addition to developing some solutions and suggestions that we believe may contribute to achieving the desired goals of embodying the electronic management project in Algeria.

Keywords: electronic administration, traditional administration, public service, challenges of electronic transformation.

مقدمة:

عُرفت الإدارة بتطورها المستمر عبر التاريخ من أجل الوصول الى الطريقة المثلى لتقديم خدماتها، ولعلّ أبرز مرحلة في تطور الإدارة تلك التي يشهدها عصرنا الحالي، وهي مرحلة إدخال التكنولوجيات الحديثة للاتصال في ميدان الإدارة أو ما يُعرف بالإدارة الالكترونية، والتي تسعى أغلب الدول للسير في طريقها والاعتماد عليها نظرا للمحاسن والمزايا الكبرى التي تقدمها، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت الى تطبيق الإدارة الالكترونية والاستعانة بها في تقديم خدماتها العمومية من خلال اصدار قوانين واتخاذ قرارات مهمة في هذا الشأن، من أجل اصلاح ما يمكن إصلاحه جراء استعمال الأسلوب التقليدي في الإدارة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، والاعتماد أساسا على الأساليب والممارسات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي والتي تتميز بثقلها وتعقيداتها وبالتالي نتج عنها تخلف للإدارة وانتشار كبير لمساوئ البيروقراطية مما يحتّم على الدولة الجزائرية ضرورة التحوّل الحقيقي نحو الإدارة الالكترونية، وقد بدأ تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية منذ 2013 إلى يومنا هذا، ولكنه لم يحقق جميع الأهداف والطموحات المرجوة منه، وهذا نظرا لوجود عدة تحديات تقف أمام تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر سنحاول معالجتها من خلال طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تم تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر في ظل التحديات التي تعترضها؟**.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية، مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بالإدارة الالكترونية؟
- ما هو واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر؟
- ماهي أهم التحديات والعوائق التي تواجه الإدارة الالكترونية في الجزائر؟

- ماهي متطلبات نجاح مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر؟

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة المتعلقة بها، قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية كالتالي:

مقدمة

المحور الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية.

المطلب الثاني: أهداف الإدارة الالكترونية.

المحور الثاني: واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: مظاهر التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية في الجزائر.

الخاتمة.

المحور الأول: مفهوم الادارة الالكترونية.

سنقوم في هذا المحور بمحاولة الإحاطة بمفهوم الإدارة الالكترونية، من خلال الاستعانة بمختلف تعاريف الباحثين لها واستخلاص الأسس والقواعد التي تقوم عليها، بالإضافة إلى تحديد الأهداف المرجوة من تطبيق الإدارة الالكترونية كمنهج للتسيير وأداة فعالة لإدارة شؤون العامة وتقديم الخدمات العمومية.

المطلب الأول: تعريف الادارة الالكترونية.

الإدارة الالكترونية من المصطلحات الحديثة التي أتى جاءت مع عصر العولمة، وقد تعددت تعاريف الباحثين في المجال السياسي والاداري وعلوم التسيير للإدارة الالكترونية، ولكنها تلتقي جميعا في نقاط وأعمدة رئيسية، سوف نتطرق لها من خلال استعراض بعض تعاريف الباحثين ثم استخلاص تعريف اجرائي خاص بنا.

عُرِّفت الادارة الالكترونية أنها منهج حديث يعتمد على تنفيذ الأعمال والمعاملات بين الأفراد والمنظمات، باستخدام كل الوسائل الالكترونية مثل: البريد الالكتروني، التحويلات الالكترونية للأموال، التبادل الالكتروني للسندات...، وهي أيضا الجهود الادارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة.[1]

[1] وهيبة ختيري، نور بوعلاقة، فؤاد عنون، **دور الادارة الالكترونية في تحسين وتطوير العمل الاداري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص73.

الإدارة الالكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة، هي إطار يشمل كل الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة، أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين أو الموجهة للعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة[1]، من خلال الابتعاد عن استعمال الأوراق والمستندات المادية واستبدالها بوسائل تكنولوجية متطورة تتميز بالفعالية العالية مقارنة مع ما هو موجود في الإدارة التقليدية، حيث تقدم الخدمات للمواطنين في أقل وقت وجهد مما يحقق رضا الجميع.

كما تعرف الإدارة الالكترونية أيضا "أنها القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة، لتنفيذ الأنشطة الإدارية الالكترونية عبر الأنترنت وشبكات الحاسوب المختلفة، أي تقديم خدمات آلية في كل زمان ومكان، بجودة كبيرة وسرعة فائقة من أجل تطوير العمليات الإدارية.[2]

من خلال استعراضنا للتعاريف السابقة للإدارة الالكترونية، توصلنا إلى تعريفها كالتالي: " الإدارة الالكترونية تعني جعل الوسائل التكنولوجية الحديثة أداة في يد الجهاز الإداري ومختلف المرافق العامة، من أجل تقديم الخدمات العمومية بجودة عالية، تكلفة أقل وفي وقت قياسي، ولضمان رضا المواطن عن مخرجات الإدارة وتحسين ظروفه المعيشية وتبسيطها."

المطلب الثاني: أهداف الإدارة الالكترونية.

تتبنى الدول نماذج الإدارة الالكترونية أساسا من أجل تحسين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطن ومعاملته كزبون يجب الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات المقدمة له، والابتعاد عن كل ما يعرقل ويشوب عملية استفادة هذا المواطن من مختلف المزايا والخدمات التي تقدمها الإدارة، وعموما يمكن وضع أهداف الإدارة الالكترونية في النقاط التالية:

- محاولة إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية لتحسين الأداء الإداري التقليدي، والمتمثل في كسب الوقت وتقليل التكلفة اللازمتين لإنجاز المعاملات وفقا لتطور مفهوم الإدارة الالكترونية سواء في ما يخص تحسين الخدمات العمومية أو الخدمات التي تقدمها الشركات والمنظمات الخاصة.[3]
- الانتقال إلى عصر المعلومات لتحسين الأداء الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية مع تخفيض التكاليف الإدارية وإضفاء الشفافية على الأنشطة الإدارية العمومية[4]، من خلال القضاء على الطوابير الطويلة والفوضى التي تعرفها شبابيك تقديم الخدمات الإدارية والتي كثيرا ما سبّبت ضغوطا كبيرة للمواطن والعون الإداري المكلف بتقديم الخدمة، وعليه تهدف الإدارة الالكترونية الى التقليص قدر الإمكان من التواصل المباشر في تقديم الخدمات وإجرائها عن بعد، من خلال استخدام شبكة المعلومات دون الحاجة الى للانتظار والوقوف في طوابير من أجل ذلك.

---

[1] سعيدةعزوز ، نسيمة مقبل، **عصرنة المرافق العمومية في الجزائر–الادارة الالكترونية في البلدية نموذجا–**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، 2018، ص141.

[2] عبد القادربوراس ، فريدبن بوعبدالله ، **حتمية التحول نحو الادارة الالكترونية للارتقاء بالخدمة العمومية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 05، 2018، ص121.

[3] فيصلفقاير ، **واقع وتحديات التوجه نحو مفهوم المرفق العام الالكتروني في الجزائر: مشروع البلدية الالكترونية نموذجا**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 09، العدد 01، فيفري 2021، ص 18.

[4] محمديحياوي ، **الإدارة الالكترونية كآلية للارتقاء بالخدمة العمومية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 626.

- تيسير سبل حصول الأفراد على الخدمات المطلوبة وذلك دون عناء التنقل إلى مقرات الإدارات، مما يساهم في رضا المستفيدين من الخدمات، كما أن هذه الخدمات تكون بصورة دائمة طوال أيام الأسبوع من خلال استخدام شبكة الانترنت[1].
- القضاء على مساوئ البيروقراطية من خلال تقديم الخدمات بشفافية عالية وقطع الطريق أمام الممارسات والمعاملات التقليدية التي يشوبها الغموض ونقص المعلومات، وبالتالي تصبح لدى المواطن المعلومات الكافية حول الخدمات التي تهمه وكيفيات تقديمها، وهذا ما يتيح استفادة الجميع منها وضمان العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد العمومية، وكذا المساواة في تقديم الخدمات إلكترونيا من خلال التقنيات التكنولوجية التي تعتمد على برامج آلية لا تميز بين مستعملي النظام حيث لا يكون طالب الخدمة في مواجهة الموظف، وبالتالي لا يوجد مجال للتفرقة والتمييز بين المنتفعين وتتحقق بذلك الكفاءة والمصلحة العامة.[2]
- تختصر البلدية الالكترونية الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الإدارة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها، وكذا التواصل مع الوصاية ومختلف أجهزة الرقابة وتبادل المعلومات والتقارير في وقت قياسي[3]، وهذا ما يساهم في اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة في وقتها المناسب.
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشيف إلكتروني مع القدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة والنشر لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن، والاستفادة منها في أي وقت كان.[4]

المحور الثاني: واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر.

نهدف من خلال هذا المحور إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر، وهذا برصد بعض مظاهر التحول من الإدارة التقليدية نحو الإدارة الالكترونية ومختلف المعوقات والعراقيل التي واجهت هذا التحول، ثم نحاول وضع بعض المتطلبات التي يجب وجودها من أجل الانتقال الحقيقي والفعال نحو تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية.

المطلب الأول: مظاهر التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر.

بدأ مشروع التحول من الأسلوب التقليدي للإدارة الى نظام الإدارة الالكترونية في الجزائر منذ سنة 2013وفق استراتيجية تهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيات المتطورة في أغلب الإدارات العمومية ومجالات النشاط الاقتصادي، مع تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار لتحسين حياة المواطن من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الاتصال في مختلف المجالات[5]، ويمكن ملاحظة مظاهر هذا التحول من خلال إجراءات عديدة سوف نتطرق إلى الأهم منها فيما يلي:

1- رقمنة سجلات الحالة المدنية:

لقد جاء في نص المادة 25 مكرر من القانون رقم 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل لقانون الحالة المدنية: "يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية

---

[1] الطاهرشليحي ، ريحيةقرينعي ، **الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات –عرض مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر–**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 188.

[2] فقاير فيصل، مرجع سابق، ص 24.

[3] عبد اللطيفمصيطفى ، لزهاريزواويد ، نفيسةحجاج ، **البلدية الالكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة –تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها–**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، العدد 03، 2018، ص 127.

[4] يزيدتقرارت ، حنانسلاوتي ، ريمةبصري ، **مبررات الانتقال الى تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في الجزائر مع الإشارة الى تجارب بعض المؤسسات الجزائرية**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 88.

[5] بوراس عبد القادر، بن بوعبدالله فريد، **مرجع سابق**، ص 125.

كما يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل" وجاء ضمن المادة 25 مكرر 1 من نفس القانون: "يمركز السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود (الميلاد، الزواج، الوفاة) وكذا التعديلات والتصحيحات المتعلقة بها[1]، هذه العمليةساهمتفي تطوير البلدية كمرفق عام عن طريق استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستوى البلديات وملحقاتها، وحفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها،بالإضافة إلى تقليص آجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها[2]،كما صدر مرسوم تنفيذي عام 2015 يتعلق بإعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية التي يحتويها السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في ملفاتهم الإدارية، وهذا من أجل تخفيف الضغط في استخراج هذه الوثائق وتقليص استعمال الوثائق الورقية في التعاملات الإدارية المختلفة.

2- جواز السفر البيومتري:

هو عبارة عن وثيقة سفر شخصية من الجيل الجديد، يُقرأ آليا ويتضمن تقنيات الأمن الجديدة وشريحة الكترونية تخزن البيانات الشخصية لصاحبه، وقد ساهم إدخال جواز السفر البيومتري في تحقيق عدة أهداف لاسيما محاربة الاحتيال والجريمة والإرهاب، كما أن هذه الوثيقة تمتثل للمعايير الدولية.[3]

3- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية:

أطلقت سنة 2016، هذه البطاقة ذات آخر جيل من الرقاقات المطلقة والمنتجة من طرف مديرية السندات والوثائق المؤمنة، تحتوي البطاقة على خصائص أمنية رقمية بفضل التصديق الالكتروني والامضاء الرقمي، وكذا جملة من التطبيقات لتسهيل يوميات المواطن.

4- رخصة السياقة البيومترية:

تعد وثيقة بمعايير دولية، تجمع بين العصرنة والتأمين العالي، وقد تم الانطلاق الرسمي لانتاج رخصة السياقة البيومترية في 01 أفريل 2018 وتسمح هذه الرخصة بالتسيير الآلي للمخالفات المرورية وإجراءات سحب النقاط وتجنب أي تزوير لهذه الوثيقة الهامة.[4]

[1] القانون رقم 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014، المعدل لقانون الحالة المدنية،الجريدة الرسمية، العدد 49، 2014.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مجلة الداخلية، العدد 02، 2018، ص29.

[3] نفس المرجع السابق، ص 34.

[4] نفس المرجع السابق، ص 35.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر.

إن عدم تبني الدولة للإدارة الالكترونية كاستراتيجية إدارية شاملة في التسيير، وتبنيها كتحسينات لنمط التسيير الكلاسيكي، أثّر على الإدارة عموما وعلى الإدارة البلدية خصوصا كونها مرتبطة بالسياسة العامة للدولة[1]، وبالتالي ظهرت لنا عدة عراقيل ومعوقات تقف أمام التوجه الحقيقي نحو التخلي عن الإدارة التقليدية نهائيا والتوجه نحو الإدارة الالكترونية، ويمكن إجمال بعض المعوقات في النقاط التالية:

- التأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة لأخرى، وعليه فإن هذا الفارق يخلق فجوة في إتاحة خدمة الإدارة الالكترونية في مستوى واحد بين كل بلديات الجزائر.[2]
- ضعف المنظومة التشريعية في مجال الإدارة الالكترونية، وهذا لعدم إلمام القائمين عليها بخفايا الأنظمة الإلكترونية والجرائم المتعلقة بها، وكذا ضعف أنظمة حماية الأرشيف والمعلومات الالكترونية أو ما يعرف بالأمن الالكتروني.
- ضعف شبكة الأجور المعتمدة من طرف الإدارات العمومية في إطار الوظيفة العمومية من أهم الأسباب التي تحول دون التحاق المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارات العمومية عكس ما تتحصل عليه هذه الفئة لدى الخواص أو خارج الوطن.[3]
- محدودية انتشار استخدام الانترنت في الجزائر خاصة في المعاملات البنكية والتجارية، وانعدام ثقة المواطن في استخدام تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال.
- ضعف تكوين الكوادر البشرية في مجال تكنولوجيات الاتصال، وعدم وجود برامج مناسبة للتكوين في المجال وهذا ما يؤثر على تطبيق استراتيجية التحول نحو الادارة الالكترونية في الجزائر.
- العزوف عن الاستثمار في ميدان التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية، وهذا راجع أساسا إلى وجود عراقيل قانونية وكذا التكلفة الباهضة جدا لهذا النوع من الاستثمار.
- بعض العوامل الجغرافية كشساعة المساحة وصعوبة بعض التضاريس كالجبال والصحراء، مما يقف عائقا أمام انتشار شبكات الاتصال في كامل ربوع الوطن ويزيد من تكلفة إدخال التكنولوجيا بهذه المناطق، بالإضافة الى نقص الكثافة السكانية بهذه المناطق وانعدامها في بعض الأحيان وبالتالي من الصعب تلبية الاحتياجات التكنولوجية بهذه المناطق.

---

[1] بلقاسم بومعزة، كمال العقريب، **الإدارة الالكترونية كدعامة لعصرنة البلدية–دراسة حالة بلدية حجرة النص–**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص114.

[2] فقاير فيصل، **مرجع سابق**، ص 26.

[3] يحياوي محمد، **مرجع سابق**، ص 632.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية في الجزائر.

إن نجاح مشروع الإدارة الالكترونية مرهون بتوفير بنية تحتية قادرة على احتواء المشروع، بالإضافة إلى موظفين مؤهلين فكريا وتقنيا للتعامل مع التكنولوجيا وهذا من خلال استقطاب عناصر تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة[1]، وتدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات واستعمال المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه "الإدارة الالكترونية" بشكل سليم[2]، حيث تعتمد الإدارة الالكترونية من حيث تقديم الخدمة ووسائل نقل المعلومات وطلب الخدمات من قبل المستفيدين على مبدأين أساسيين هما:

1- **المبدأ التقني:** يتضمن تمثيل المعاملات الالكترونية وتناقلها عبر شبكة الأنترنت مع ضمان سريتها؛
2- **المبدأ الإجرائي:** يتضمن تمثيل المعاملات الإلكترونية والخدمات عن بعد مع ضمان مصداقيتها وصحتها دون الحضور الشخصي لطالب الخدمة أو استخدام النماذج والوثائق الورقية.[3]

ومن أهم متطلبات نجاح مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر وتجسيدها بالشكل المنشود على أرض الواقع، ما يلي:

- مواصلة تحيين المنظومة القانونية الخاصة بالخدمة الالكترونية على مستوى البلدية، لاسيما أنظمة الأمن الالكتروني وتعميم التوقيع الالكتروني، من خلال دعم البنية التحتية في تقنيات المعلومات والاتصال بالبلديات بما يتماشى مع المعايير الدولية، بإبرام اتفاقيات التوأمة مع بلديات أجنبية.[4]
- تكثيف الدورات التكوينية للإداريين تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة، ما يزيد ثقة العامل في نفسه أنه تماشى مع التطورات التكنولوجية، وهذا ما ينعكس إيجابا على رفع الروح المعنوية وكفاءة أداء العمل، والمساهمة في نشر الثقافة الالكترونية للمواطنين وتزويدهم بمعلومات حديثة، مع العمل على وضع شروحات ورقية ولوحات الكترونية عن كيفيات استخدام الرقمنة.[5]
- توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عالي لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني.[6]
- تشجيع التعليم والتعليم العالي والابتكار في مجال التكنولوجيا، من أجل امتلاك على الأقل الأساسيات اللازمة للتحكم بها، وهذا ما يساعد أيضا على نشر ثقافة استعمالها بين أفراد المجتمع المدني، وإعادة بناء الثقة المفقودة للمواطن في استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها في شتى مجالاته اليومية.

[1] بلقاسم بومعزة، كمال العقريب، **مرجع سابق**، ص107.
[2] شليحي الطاهر، قرينعي ريحية، **مرجع سابق**، ص 189.
[3] عزوز سعيدة، نسيمة مقبل، **مرجع سابق**، ص 143.
[4] حكيمتبينة ، **تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر –قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية–**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 03، 2020، ص 544-545.
[5] تقرارت يزيد، سلاوتي حنان، بصري ريمة، **مرجع سابق**، ص 96.
[6] شليحي الطاهر، قرينعي ريحية، **مرجع سابق**، ص 190.

الخاتمة:

سعت الدولة الجزائرية للتحول من نمط الإدارة التقليدي نحو تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، من خلال إدخال إصلاحات قانونية وهيكلية عديدة على الإدارة الجزائرية، إلا أن تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع اصطدم بعدة عراقيل ومعوقات جعلت منه يتميز بالبطء وصعوبة التحول جراء عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لذلك، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج منها:

- بدأ مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر منذ سنة 2013وفق استراتيجية تهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيات المتطورة في أغلب الإدارات العمومية.
- أحدثت رقمنة سجلات الحالة المدنية وإنشاء مختلف الوثائق البيومترية الالكترونية قفزة نوعية في الخدمات التي تقدمها البلديات الجزائرية، حيث أصبح المواطن يمكنه طلب هذه الوثائق الكترونيا دون تنقل، كما ساهمت في تخفيف الضغط والطوابير التي كثيرا ما عانت منها البلديات.
- مشروع التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر رغم تحقق نتائج هامة منه، لا يزال في بدايته ويحتاج بعض الوقت حتى تكتمل البيئة الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتحول النهائي نحو هذا الأسلوب الحديث للإدارة.
- رغم وجود الإرادة السياسية لتجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، إلا أن الأرضية اللازمة لتطبيقه لم تكن في مستوى المشروع، خاصة ما تعلّق بالبنية التحتية والكوادر البشرية المؤهلة في المجال.

وبعد استعراض بعض النتائج التي توصلنا إليها، حاولنا وضع اقتراحات وتوصيات لمواجهتها في النقاط التالية:

- لابدّ من توفير البنية التحتية المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة للاتصال وامتلاكها، وكذا تكوين المؤطرين في مجال الإدارة الالكترونية.
- فسح المجال أمام البلديات الجزائرية للتعاون واكتساب الخبرات من بلديات أجنبية رائدة في المجال، وتمتلك التكنولوجيا وتتحكم في أساليب عمل الادارة الالكترونية.
- توفير ترسانة قانونية لازمة لتجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، وتوفير الأمن الالكتروني اللازم لحماية المستفيدين من الخدمات الالكترونية.
- وضع استراتيجية وطنية واضحة، ومحددة زمنيا للتحول الالكتروني ومعايير لتقييم مدى تجسيد هذا التحول ميدانيا.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية.

1– القانون رقم 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014، المعدل لقانون الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2014.

ثانيا: المقالات العلمية.

1– بوراس عبد القادر، بن بوعبدالله فريد، **حتمية التحول نحو الادارة الالكترونية للارتقاء بالخدمة العمومية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 05، 2018.

2– بومعزة بلقاسم ، العقريب كمال ، **الإدارة الالكترونية كدعامة لعصرنة البلدية–دراسة حالة بلدية حجرة النص–**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2020.

3– تبينة حكيم ، **تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر –قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية–**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد 03، 2020.

4– تقرارت يزيد، سلاوتي حنان، بصري ريمة، **مبررات الانتقال الى تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في الجزائر مع الإشارة الى تجارب بعض المؤسسات الجزائرية**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد 07، العدد 02، 2020.

5– ختيريوهيبة ، بوعلاقةنور ، عنونفؤاد ، **دور الادارة الالكترونية في تحسين وتطوير العمل الاداري**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2020.

6– شليحي الطاهر، قرينعي ريحية، **الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات –عرض مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر–**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 02، 2019.

7– عزوز سعيدة، مقبل نسيمة، **عصرنة المرافق العمومية في الجزائر–الادارة الالكترونية في البلدية نموذجا–**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، 2018.

8– فقاير فيصل، **واقع وتحديات التوجه نحو مفهوم المرفق العام الالكتروني في الجزائر: مشروع البلدية الالكترونية نموذجا**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 09، العدد 01، فيفري 2021.

9– مصيطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري، حجاج نفيسة، **البلدية الالكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة –تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها–**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، العدد 03، 2018.

10– يحياوي محمد، **الإدارة الالكترونية كآلية للارتقاء بالخدمة العمومية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019.

ثالثا: الوثائق الحكومية.

1– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مجلة الداخلية، العدد 02، 2018.